

فتوقع قبل الاخبار كما صحح به المصنف وجب يدنغ الملازمة
ظاهرة لا يلد من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه
وإذ أتت له وأتت من غير المتكلم بها اثبات الاستصحاب الذي
دخولها على استصحابه من جهة أخرى نحو كونها غير ذلك على
الاستصحاب البنية انتهى **واقول** الخاديات الاستصحاب
للإدراك عليه وأتت من غير المتكلم بها ثبات التوقع لقد
والثاني قوله والملازمة تامة **قوله** والثاني لتعريب
الماضي من الحال قال القضي إذا دخلت تدعى الماضي والمضارع فلا يد
فيها من تعريب المتعرب ثم إنه يضاف في بعض المصنفين إلى هذا المعنى في
التعريب من الحال مع التعريب أي يكون تصدده متوقفاً من غايته
وإتقائه في تعريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل
عن تعريب ما كنت تتوقفه و منه قول المودن قد قامت الصلاة
ففيه إذا دللته معان مجتمعة التحقيق والتعريب والتوقع وقد
يكون مع التحقيق والتعريب فقط نحو أن يقول قد ركب زيد لم
يكن يتوقفاً ركوبه انتهى وفي الشرح مثل المصنف للتعريب
حوالي التسهيل يتدق ما تنه الصلوة ثم قال ولا أفهم هنا معنى
التعريب قلت بل هو تحقق ظهوره في أخبار المتكلم بالإقامة بان
الصلوة قد قامت معناه قيام الصلوة الذي كان ينتظراً
قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يسكن فيه بكلمات
الاقامة تصراً و إن أماناً فقال يعزب الدعوى في الصلاة لا في حالة
الدخول فيها فربما موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه
قال والد كادهم هنا معنى التفتيح بما اعتد كانه قبل قد تحقق
فعل الصلاة ووقع فاشروا فيها تنزيلاً لما اجتمع سببه منزلة
كما قد حصل البنية **قلت** وهذا معنى يكن اعتباراً إلا
أن فيه مجازاً وهو ظلاً فالأصل انتهى كما في الشرح **واقول**
لربيع المصنف عن قول المودن فهو قد قامت الصلوة فحصر
التعريب مطلقاً حتى يرد الشارح عليه بأن التعريب موقوف منه
محقق فيه وإنما نفي عنه فهو تفتيح الماضي متفتحة لأن نفي
الصلوة لم يقع بعد لا فحصر تعريب الماضي لفظاً **قوله** أحداها

أها

أها لا تدخل على ليس وعسى وتعمير وليس لأن الحال معنى بحسب
الاستعمال لا بحسب الوضع والتبعية فلا منافاة بين هذا وبين
قوله أن صيغة لا يذن الزمان **قوله** ولا يتصرف
فاشتر من الاسم في الشرح فيه نظراً لان عدم التعريف ليس من الأثر
للاسم وقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر **واقول**
لما كان مراد المصنف بلا يتصرف في عدم التعريف إلى المضارع والاس
وبأنى المشتقات وتعلم أن المشابهة من الأسماء لغيره في الحال
في عدم التعريف إلى ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لأن المصدر
يتصرف إلى ذلك كان مراد به بالاسم هنا كما ليس بمصدر وعسى
هذا التعريف لأنه له طريق الشرح كالصفات المشتقة تظاهر
فإنه شال التعريف ولا يتغير به شال التعريف **قوله**
الثاني وجوب دخولها عند البصر بين الإلاختصاص على الماضي حالاً
لنتنزيه من الحال فتحصل المقارنة بين حصوله من الحال وحصوله من
عامة وأعرض على هذا بان قد تنزه الماضي من الحال الذي هو شأن التكلم
وحتى تنزه بعضاً متعاقبة من أوامر الماضي وإدراك المستغفل لا يتغير
من الحال الذي هو لفظ بدين هيبة إنما على والمعول به لفظاً أو معي
وحيث تكلمت حيث فرفق الماضي حالاً بالمعنى الثاني دخول قد عليه
المقارنة من الحال بالمعنى الآخر لتحصل المقارنة بين حصوله من
الحال وحصوله من عامة ما بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة
كما في قولنا جائز يد في السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد
الجرجاني بأن الإفعال إذا وقعت فتعود الحال اختصاراً بإحدا الأربعة
وهو من الاستنباطية وحاليتها وما طويتها بالعتياف والتعريف إلى ذلك
المقيد لإلغيا من الزمان التكميل كما في معانيها الحقيقية
وليس ذلك مستبعد فقد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل
سنة نظراً إلى ما قبله وإن كان خاصياً نظراً إلى من التكلم
على هذا إذا قلت جائز يد ركب كان المنهوسه كون الركوب
خاصياً بالنسبة إلى الماضي فتقدم عليه فلا تحصل مقارنته للحال
لما لم يكن فإذا دخلت عليه قد تنزه من زمان الماضي وتعميره
المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متفتحة ما عدا الماضي كسنة

كان